رأي القدس

حماس تتخلى عن الهدنة عمليا

■ الهجوم الذي شنته عناصر فدائية تابعة لثلاثة فصائل مقاومة فلسطينية على موقع «كرم سالم» الحدودي قرب مدينة رفح في قطاع غزة، واسفر عن مقتل ضابط وجندي اسرائيليين وخطف ثالث، خلط كل الاوراق، ووضع اطرافا عديدة في مأزق حرج، وخاصة حكومة ايهود اولمرت، ونظيرتها المصرية، علاوة على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، واعاد الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني الى المربع الاول.

التطور الابرز في هذا الهجوم يتمثل في ثلاثة امور رئيسية:

● الاول: ان كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة المقاومة الاسلامية «حماس» شاركت في تنفيذه.

● الثاني: القدرة الفائقة على التخطيط والتنفيذ، فالموقع محصن بشكل جيد، بحيث يصعب الوصول اليه، والمهاجمون جاءوا من الجانب المصري الذي من المفترض ان يكون آمنا من وجهة نظر الاسرائيليين على الاقل، وضحايا الهجوم من الاسرائيليين كانوا من العسكريين وليسوا من المدنيين.

● الثالث: اختطاف جندي اسرائيلي، وهو حادث يعتبر الاول من نوعه في السنوات الاخيرة، وربما يكون الهدف من عملية الاختطاف هذه الدخول في حوار مع الجانب الاسرائيلي للافراج عن آلاف الاسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، تماما مثلما حدث في عملية مفاوضات النورس التي خاضتها الجبهة الشعبية/ القيادة العامة برئاسة احمد جبريل للافراج عن مئات المعتقلين، مقابل تسليم رفات جنود اسرائيليين. او تلك التي خاضها حزب الله مؤخرا مع الجانب الاسرائيلي عبر وسيط الماني، ونجحت في تحرير اربعمئة اسير لبناني وفلسطيني وعربي مقابل رفات جنود اسرائيليين قتلوا في لبنان.

الرئيس عباس اجرى اتصالات مع وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس وبعض الزعماء العرب، مثل الرئيس المصري حسني مبارك والعاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز للتدخل لدى الادارة الامريكية لمنع اي عمل انتقامي اسرائيلي قد يرتقي الى درجة اجتياح قطاع غزة وارتكاب مجازر جديدة فيه.

السياسات الاسرائيلية والامريكية هي المسؤولة عن هذه العملية الفدائية واي عمليات مشابهة، بما في ذلك اطلاق الصواريخ على المستوطنات الاسرائيلية في جنوب فلسطين وشمال قطاع غزة. فعندما ترتكب القوات الاسرائيلية المجزرة تلو الاخرى ضد المدنيين الابرياء على شاطىء غزة وفي جنين ونابلس، وترسل صواريخها لاغتيال رموز المقاومة، مثل جمال ابو سمهدانة قائد لجان المقاومة الشعبية والمنسق العام لوزارة الداخلية الفلسطينية، فان عليها ان تتوقع تخلي حركة «حماس» او جناحها العسكري على وجه التحديد عن الهدنة، واستئناف عمليات المقاومة. فعناصر هذا الجناح، مثل كل عناصر اجنحة المقاومة العسكرية الاخرى، هم مشاريع شهادة، ولا يمكن ان يقبلوا ذبح اطفال بالصواريخ والقذائف الاسرائيلية بالطريقة التي شاهدناها على شاطىء غزة.

حركة «حماس» تدفع دفعا للعودة الى المقاومة، بسبب عمليات الحصار والعزل والنبذ التي واجهتها حكومتها المنتخبة ديمقراطيا منذ اليوم الاول لوصولها الى السلطة.

فوقف المساعدات المالية وتجويع الشعب الفلسطيني، وخنق الاقتصاد الفلسطيني، وخلق حكومة موازية في مكتب الرئيس عباس، كلها عوامل ادت الى اضعاف الجناح المعتدل في حركة «حماس»، وتقوية جناح الصقور فيها الذين لم يقبلوا اساسا بالهدنة، او دخول الانتخابات التشريعية لانها تقوم على اتفاقات اوسلو الباطلة في رأيهم.

عملية معبر رفح الاسرائيلي تعتبر عملية مشروعة لانها استهدفت عسكريين اسرائيليين، وليسوا مدنيين، مثلما تفعل القوات الاسرائيلية يوميا في مدن الضفة والقطاع.

فعندما تجوع النمور الفلسطينية فعلى الاسرائيليين والامريكان وحلفائهم العرب ان يتوقعوا كسرها لاقفاصها، وهذا ما حدث في معبر رفح يوم امس.

فلسفتان تتخاطفان مستقبل البشرية على هذه الأرض!

مطاع صفدي *

■ العالم يتغير في كل لحظة. والزمن العالمي هو زمن التحولات المتسارعة والمفاجئة. الخارطة الجيوسياسية الاقتصادية العسكرية تتحرك تضاريسها. وتتصالب حدود القوى الرئيسية فيما بينها، وملء ساحات المواجهات المكشوفة والمتوارية، بإيقاع منعطفات حادة، لا تكاد تستوعبها حتى أمهر مراكز البحث الدولية المتخصصة والعريقة. بالطبع فالدول العربية هي في جهل تام لما يحدث حولها. حكوماتها منشغلة قياداتها بهموم البقاء، وابتكار أساليب القمع والنهب، والمزيد من السيطرة الباغية على شعوبها المستكينة، وإحباط أبسط تحركاتها وراء شعارات المعارضة والإصلاح المسدودة الآفاق أمامها، والممنوعة من تسجيل أية خطوات عملية على دروبها مهما كانت متواضعة وعارضة.

ليس ثمة وزارة للخارجية، حتى في أهم الدول العربية، تمتلك أجهزة الخبرة الفكرية لمتابعة الحدثان العالمي من حولها. ولا سلطاتُها تسمح بنشوء مراكز أبحاث أهلية مستقلة، تتخصص ليس بالدراسات الميدانية، بل القادرة فحسب على متابعة ما يتيسر لها من الاطلاع على بعض الدراسات الصادرة عن خلايا التفكير المنتشرة في معظم البلدان المتقدمة.

الدول العربية في عماء شبه تام وسط حدثان المعمورة، الفائض بكثافته ونوعيتهً عن أية حقبة دولية سابقة، منذ انتهاء الحرب الباردة. هذا الحدثان الراهن لن تفلت من مؤثراته وتداعياته أية بقعة نائية في الجغرافيا الاستراتيجية. فكيف بالنسبة للقارة العربية الإسلامية، الواقعة دائماً، شاءت أم أبت، في عين أخطر الصراعات، والمتلقية منها أبشع إنتاجاتها وأشدها بربرية؛ والمتخصصة في تصدير نوعها الشيطاني المتميز الإدارة الأمريكية الحالية تحديداً.

هذه الإدارة عقدت أخيراً مؤتمر قمة مع شريكها اللدود الاتحاد الأوروبي. وعنوان أجندة المباحثات التهديد النووي الإيراني. لكن العناوين الأخرى المتضمنة تتناول جذور المواقف المتباينة أصلاً ما بين جناحي الأطلسي، والعراق. مع مشكلة غزو العراق. ومن هنا سوف تتعدى خلفية البنود مشكلات السطح الجيوسياسي إلى العمق الجيوفلسفي لأصل الخلاف التنافسي ما بين طرفي الثنائية الغربية التي تناوبَ قطبها على حكم العالم بدءاً من نشوء الاستعمار الأوروبي والسيطرة على العالم الموصوف بالمتمدن ورديفه المتخلف في آسيا وأفريقيا. ثم وصولاً إلى الهيمنة الأمريكية التي تبلغ ذروتها بعد سقوط المعسكر الاشتراكي. ما لم تتوقعه أوروبا من توأمها التاريخي هو أن يشملها الإقصاء الأمريكي، ويُغمطها حقها (التاريخي) في حكم العالم، أو في تقاسمه على الأقل. لكن جموح الصلف الذي يرافق عادةً المستكبر المنفرد بسلطة القوى الأقوى، لا يجد مسوّغاً لمنح من هو أضعف منه ما لا يستحقه، ويكون قادراً على فرضه بساعده. والقوي في السياسة كالوحش المهيمن في الغاب الابتدائي، لن يكون تبرعه ببعض الفائض من جبروته إلا مقابل قبول الآخر بالاحتواء والانضمام طوعاً إلى البقية من معسكر الأتباع. ذلك الوضع الدرامي الكوميدي لمصير أوروبا، أم الحضارة ورائدة المدنية الحداثية ـ كما يتغنى زعماؤها بذلك ومفكروها ـ لن يخطر ببال أحد من قادة فرنسا وألمانيا، على الخصوص لن يكون هذان البلدان مضطرين للاختيار بين الإقصاء عن جنة العم سام، أو الالتحاق بالأخ الأكبر في البيت الأبيض. بل التمسك فقط بخصوصية تجربتهما.

مثلما اختلفت أوروبا مع بوش ومستشاريه من «عصابة» المحافظين الجدد حول كل القضايا الرئيسية التي أعقبت تدمير برجي نيويورك، انطلاقاً من تحديد الأسباب الحقيقية لهذه الهجمة الفريدة باسم الإسلام الأصولي، ومن ثم يبدأ الرفض الأوروبي في الانصياع إلى قانون بوش في إعلان الحرب العالمية ضد الإرهاب، الذي فهمه الأوروبيون على حقيقته، كونه الذريعة الحديثة لوضع مشروع الإمبراطورية موضع التنفيذ الفعلي. ثم يتنامى التباين الأكبر مع التحضير الإعلامي والعسكري لغزو العراق تحولَ التعارض في الرأي والتحليل إلى شرخ حقيقي في صميم المعسكر الغربي التقليدي الذي كان شهد أفضل فتراته مع الحربين العالميتين الأولى والثانية واستئنافها فيما دُعي بالحرب الباردة طيلة النصف الثاني من القرن العشرين.

إن الشرخ السياسي الأقوى والأعمق الذي لم يلبث أن تصاعد إلى مستوى استراتيجي فلسفي غير مسبوق، أتاح تظهير عقد لا شعورية متراكمة ومتنامية، وتعود أصولها ربما إلى ذلك العهد الأول من نشوء دولة الولايات المتحدة، منطلقة من أسطورة تأسيس (للعالم الجديد) الذي سيخلف أوروبا، القارة الهرمة، العتيقة بأنظمتها الملكية وكنائسها المتسلطة، وصراعاتها الطبقية داخلياً فالقومية داخل القارة نفسها، والاستعمارية ثم الإيديولوجية قارياً وعالمياً معاً، طيلة القرنين الأخيرين من الألفية الثانية. لكن أوروبا بالمقابل ترى نفسها أنها هي التي أشادت عصر الحداثة بكل مزاياها ونواقصها، وأنها دفعت أثماناً باهظة على طريق تصحيحها وخوض تجاربها التحويلية الكبرى. فتعلمت كامل الدروس القاسية، وهي المطلوب تعلمها لتحمل أعباء حضارة العنف واكتشاف دروب العقل الحقيقية المؤدية إلى اجتيازها وتجاوزها نحو المدنية الكونية التي طالما حلمت بها فلسفات الأمم الناهضة ولم تبلغ معانيها أو تقارب حدودها، في حين تعتقد أوروبا أنها كشفت طريق النجاة من كارثيات العنف وحبائله العبثية. وهي ترى الآن أمريكا واقعة في هذه الحبائل عينها، وأنها تكرر أحلاماً بائدة لأوروبا في أزمان إمبراطورياتها الاستعمارية.

اعتاد مثقفو اليسار الأوروبي الجديد النظر إلى الفخ العراقي الذي سقط فيه المشروع الإمبراطوري لأمريكا أنه قد حفل بنماذج (المآثر) الكارثية المتوقعة وغير المتوقعة، منذ أن اهتدى بعض عقلاء القادة الأوروبيين إلى عقم تلك الحرب. وقاوموا دعايتها المفرطة، ورفضوا الانسياق في أكاذيب التبريرات والحجج المفبركة لتسويغها وترويجها لدى جماهير المعمورة كلها. وكان رفض هذه الجماهير قد ابتكر التظاهرات المليونية التي ملأت شوارع العواصم الأوروبية قبل سواها أو برفقة البقية من عواصم العالم. ومع ذلك فإن منطق القوة قد أعمى أصحابه؛ فاعتقدت بطانة بوش أن فائض القوة الأحادية سيفرض الواقع الذي على الآخرين الانصياع لقانونه أو الانتهاء إلى هوامش التاريخ.

في هذا المؤتمر لم يدخل بوش منتصراً أمام قادة أوروبا. وإن كان سوف يحاول إقحامهم في تجربة غزو أخرى؛ بل إذا كان ثمة من نصر ما فسيكون من نصيب الأوروبيين الذين صدقت توقعاتهم بالرأي والتحليل حول مسلسل المحن المادية والمعنوية التي سوف تلحق بجيش أمريكا وسمعتها، وتلك الفظائع التي فجرها عنف العدوان وبربرية الطغيان وتحملها العراق المنكوب وطناً وإنساناً، مجتمعاً وحضارة. ومع ذلك ليس لدى بوش من جواب سوى أنه يحارب الإرهاب الدولي الذي اجتمعت قواه في العراق ـ طبعاً بعد الغزو ـ وهو ما لم يقله بوش؛ يريد بذلك أن يخاطب الأوروبيين من موقع المدافع عن بلادهم. لكن الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي، وهو الرئيس النمساوي الداعي إلى مؤتمر القمة السنوي هذا، يجيبه بأن أوروبا هي ضد الإرهاب كذلك، لكن دون أن تلغي الديمقراطية ولا تتعدى على حقوق الإنسان. وهو يطالبه باسم الاتحاد بإغلاق سجن غوانتانامو. كما أن المؤتمر قد أثار مسألة السجون الطائرة التي اخترقت فضاءات القارة ناقلة أولئك التعساء من أسرى المخابرات الأمريكية غير المدانين أصلاً بأية جرائم تمس القانون الأمريكي، وبالتالي يصعب على الإدارة اعتقالهم في سجون الولايات المتحدة. فيجري نقلهم سراً إلى بلدان أخرى. عُرفت هويات بعضها من دول أوروبا الشرقية، وكذلك شاركت بعض الأقطار العربية في مسؤولية هذا الشرف العظيم. فلم يكفها آلاف المعتقلين من أبنائها؛ فتقبلت المزيد منهم إرضاءً لسيدها الأكبر في البيت الأبيض. ما يعني أن مخطط عسكرة العالم أمنياً سائر على قدم وساق في ظل هذه الحرب (الصليبية) كما نعتها بوش قائدها نفسه. وأن العراق لا يشكل سوى الساحة النموذجية لصولاتها وجولاتها وابتكار أساليبها البربرية الجديدة، وتجربة أسلحتها وممارسة عملياتها الموجهة. فتلك هي بعض الحجج السوداء، ولكن الواقعية، التي يدأب بوش على تكرارها لإقناع المعارضين، واستمالة الشركاء العنيدين، من خانة بعض الرؤساء الأوروبيين المتابعين لمواقفهم السلبية ليس ضد غزوة العراق وحدها، بل ضد الأساس الفلسفي والحقوقي لمشروع الأمبطرة والهيمنة الأحادية لأمريكا. لكن تجربة المرحلة السابقة من تباعد جناحي الغرب، المصاحبة للغزوة العراقية، برهنت من جهة أخرى أن التباعد مهما اشتط واستفلحت الفرقة، فهناك حدود تاريخية واستراتيجية لا يمكن لأحد الطرفين تجاوزها. فالجناحان ضروريان كيما يظل طائر الغرب محلقاً دائماً، متملكاً لوحده من قبة الفضاء العالمي. قد يدبّ التنافسُ بينهما، سياسياً واقتصادياً، بل ثقافياً على الخصوص، وفي هذا العصر الراهن بالذات، حيثما تُطرح مسائل القطيعة البنيوية والفكرية مع حضارة العنف، والتوجه الموضوعي الشامل نحو مدنية حقوق الإنسان على مستوى المعمورة، والتي يرى الغرب الأوروبي نفسه في موقع المؤهل المتميز لريادتها، وإعطاء الأمثلة الحية عنها للآخرين. غير أن هذا التنافس بين أهل البيت الواحد يصير ثانوياً عندما تنشأ كتلٌ حضارية كبرى أخرى في هذه المعمورة الصغيرة التي ستضيق بالعمالقة القدامى ومن سينضاف إليهم من أشباههم المختلفين في التكوين الثقافي والإيديولوجي، ولكن المتمتعين كذلك بقدرات التقنية وإمكانية التفوق على الأساتذة السابقين، كاليابان والصين والهند، وربما كل آسيا الشرقية قريباً.

هنا وفي هذه النقطة تركيزاً، يرفض عقل المؤسسة الحاكمة في واشنطن مجاراة أوروبا في هذا الطموح (الإنسانوي) الذي بات يميز الشخصية المفهومية للغرب القديم. ويرى فيه خطراً مصيرياً يتهدد صميم الأحادية الأمريكية، إذ أنه سوف يجبرها على التخلي عما تعتقد أنه عنوان وجودها واستمراريتها ألا وهو مبدأ احتكار القوى التدميرية الأقوى، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لابتزاز ثروات الأمم، وضخها في آلتها الاستهلاكية الجبارة، وهي الأخطر على ذاتها والبشرية معاً منذ مولد التاريخ. هذه الآلة التي يجري اليوم أشمل وأدق نقد لها، والكشف عن عبثيتها القاتلة، حتى من قبل الصفوة من مثقفي الغرب عامة أنفسهم وقبل سواهم. بوش كان كعادته الممثل الأنجح لعقل مؤسسة الحكم، في المؤتمر الدوري المنعقد في فيينا خلال الأسبوع المنصرم. كان تمسكه بمذهب الحرب العالمية ضد الإرهاب والبقاء غير المحدد في العراق، إنما يسوّق لمشروع استئناف التغذية المعهودة لحضارة العنف إياها، بالإعلان الضمني عن تصميمه على المنازلة مع إيران إلى آخر الشوط، أي إلى نسخة أولية عن حرب نووية مهما كانت أكلافها البشرية والبيئية.

إذن لا بد أن تتواجه الفلسفتان مجدداً، أوروبا تناور على الجبهتين معاً، أمريكا وإيران. تقاوم الانجرار إلى المستنقع الأكبر في الشرق الأوسط وضواحيه. كما قاومت الانجرار إلى المستنقع العراقي الأصغر نسبياً الذي ملأه الاحتلال الأمريكي بآلاف الجثث المتعفنة. وفي الوقت عينه تقاوم التجديد لزعامة خمينية أصولية، وتكون مسلحة هذه المرة نووياً، أو بما يقابله معنوياً من النفوذ السياسي العقائدي شبه المنفرد على قارة العرب والإسلام، بكل ثرواتها المعروفة والخبيئة بعد. الأوروبيون المتمسكون ببدلوماسية المناورة والمحاورة، يعتقد بعض مفكريهم أنهم سوف ينجحون هذه المرة بقطع الطريق على التهور الأمريكي. فلقد ولىّ زمن الهيمنة الأحادية، وحاجة واشنطن إلى (الشريك) الأوروبي اليوم لا تقتصر على ضرورة تلازم الخطى في الشأن الإيراني وحده، بل إن الغرب التقليدي كله هو الذي يواجه عالماً متغيراً حافلاً بتعددية القوى القادرة على إنشاء كتل عظمى طافحة بإمكانيات التحدي والتقدم معاً. ولن يكون الغرب قريباً سوى واحد من كثرة العمالقة القادمين. وعند ذلك ماذا سيكون معنى التفوق والهيمنة الأحادية. إنها الفلسفة القديمة حقاً المنحدرة إلى مجرد أركيولوجيا للعنف العقيم أمام تصاعد الفلسفة الأخرى في التوافق والانفتاح والمشاركة الكونية في جينالوجيا ـ تكوين ـ المدنية الإنسية. ذلك هو سبيل النجاة الأخير للإنسانية المأزومة بتاريخها الدامي والأسود، ولكنه السبيل الأصعب كذلك.

* مفكر عربي مقيم في باريس

عودة العنف الى السعودية

د. مضاوي الرشيد *

■ مرة اخرى تحولت شوارع العاصمة الرياض لساحة حرب بين عدد ضئيل من المسلحين وعدد اكبر من رجال الامن، حسب التصريحات الرسمية كانت المواجهة ناجحة اذ انها احبطت عملية ارهابية كبيرة كانت قد خططت لها هذه الخلية. وليس من المستغرب ان تنجح اجهزة النظام الامنية في القضاء على خمسة او ستة مسلحين وتقتلهم، خاصة ان هذه الاجهزة تستفيد من خبرات عالية وتقنية عالية ترصد الوضع الامني على مدار الساعة. من الطبيعي ان يخرج النظام بمروية النصر بعد كل مواجهة عنيفة فهو يوظف هذه المواجهات في حرب اعلامية لا يوجد على ساحتها الا صوته هو. فنقل الحدث وتفاصيل المواجهات لا يزال حكرا على وسائل الاعلام الرسمية والقنوات الفضائية السعودية اذ لا توجد اي جهة مستقلة تستطيع ان تلقي ضوءا آخر على مراحل المواجهة وابطالها وضحاياها. هذا الاحتكار الرسمي يشكك في مصداقية الخبر وطريقة تفسيره.

واذا تجاوزنا معارك الشوارع هذه الى ما هو ابعد منها والمقصود هنا ظاهرة العنف ذاتها وتفشيها خلال السنوات الماضية رغم انتصارات النظام وقتله لرموز التيار الجهادي بدءا بالعيري وانتهاء بالمقرن والعوفي نجد ان الظاهرة تستمر رغم انعدام القيادة المعروفة او التي يتم الاعلان عنها من قبل تنظيم القاعدة او النظام السعودي.

دخلت السعودية مرحلة العنف العشوائي والذي يعتمد على عدد قليل من حملة السلاح المنظمين في خلايا صغيرة ربما. هذه المرحلة هي نتاج طبيعي للمواجهة العنيفة المكشوفة بين النظام بآلته العسكرية والخلايا المرتبطة بالقاعدة ولو اسميا.

تجدد العنف بهذا الشكل يدل على تعثر سياسة النظام السعودي على عدة جبهات.

اولا: فشل الحل الامني والذي بطبيعته يستأصل ظاهرة العنف دون ان يقضي على البيئة الحاضنة والمفرخة لها. النظام نفسه هو الحاضن الاول بحكم كونه نظاما شموليا يمارس العنف ضد الاشخاص لمجرد التعبير عن آرائهم. النظام السعودي لا يقمع التيار الذي يحمل السلاح فقط بل هو مستعد لان يقمع الاشخاص لمجرد التعبير عن وجهة نظرهم على قناة «الجزيرة» مثلا كما حصل مؤخرا لاحد ابناء الشيخ ابن زعير عندما اعلن عن رأيه تجاه مقتل الزرقاوي.

هذا القمع المستمر هو جزء لا يتجزأ من مشكلة العنف وان وجدت معارضة عنيفة في نظام ما فهي مرآة للعنف المنظم والمستمر من قبل اجهزة استخباراتية وامنية مدربة على استئصال كل من يبدي وجهة نظر اخرى. هذه الاجهزة هي جزء من مشكلة العنف الحاصل على الساحة السعودية اليوم. ناهيك عن انسداد اي قناة مشروعة للتعبير عن الغضب او التذمر او حتى التململ من سياسات النظام الداخلية والخارجية، يحرم النظام السعودي على شعبه ان يغضب لاي امر كان او ان يعبر عن هذا الغضب بأي طريقة سلمية كالاعتصام او المظاهرة او حتى المقاطعة السلبية. لا تزال وسائل واساليب القرون الوسطى للتعبير عن الرأي هي المتبعة كأن يرسل احدهم برسالة او بيان لولي الامر، ومؤخرا حتى هذا الاسلوب اصبح من الممنوعات. بعد انسداد كل القنوات السلمية يلجأ الانسان الى العنف لان هذا الخيار يصبح الخيار الوحيد امامه.

ثانيا: فشل محاولات الحوار ومبادرات العفو والمكارم الملكية يعكس عدم ثقة المطلوبين بالنظام والقضاء التابع له. لا تزال المحاكمات في السعودية سرية ولا يزال القضاء معدوم الشفافية مما يؤدي الى تجاهل محاولات الحوار ومبادرات العفو من قبل الذين يقومون بأعمال العنف. انعدام الثقة بل الوصول الى القطيعة اصبح امرا واضحا يعرقل محاولات احتواء العنف المسلح من قبل النظام السعودي. ومما يلفت النظر ان النظام السعودي وتيار العنف يخوضان معركة مصير لذلك تحولت ردود الفعل الى مواجهات مقيتة. النظام هنا يحارب من اجل البقاء وبقاء سمعته الداخلية والعالمية كحام للحرمين والوجود الاجنبي الاقتصادي فهو لا يطيق اي عمل يخل بمرويته الرسمية. فاي نظام لا يستطيع ان يحتكر العمل المسلح واستعمال العنف هو نظام مفضوح داخليا وخارجيا لذلك تكون ردة فعل النظام بعد كل مواجهة مسلحة مع التيار الجهادي موضع افتخار وانجاز عظيم تستغله الآلة الاعلامية لتثبيت شرعية النظام المهزوزة تحت ضغط العنف المسلح.

ثالثا: تجدد العنف بشكله القبيح الحالي يدل على فشل التوبة المتلفزة لرموز التيار الجهادي والتي ادت بدورها الى المزيد من العنف وليس القضاء عليه.. الاستغلال الاعلامي مرة اخرى لمثل هذه التوبات لم يؤد الى تخاذل مريدي شيوخ الجهاد بل يبدو لي انه زاد من عنفهم وحقدهم على رموز النظام السعودي ومديري جلسات التوبة على شاشات التلفزيون السعودي، وخاصة شيوخ الصحوة الذين تصدروا حلقات المدارسة والمناصحة العلني منها والمستور.

هذه النقطة الاخيرة تجعلنا نطرح معضلة خلو الساحة السياسية السعودية الداخلية من اي تيار علني باستطاعته احتضان عناصر العنف بطريقة سلمية. من الصعب على النظام السعودي ان يكون الحاضن لهذه العناصر ولا بد لها ان تجد ملاذا ووعاء تنضوي داخله يحتويها ويرشدها ويبعدها عن العنف المسلح.

لم تجد التيارات المسلحة في اي من الحركات الاسلامية المسماة بالصحوية القدرة على استيعابها خاصة بعد التحول الجوهري الذي حصل على موقفها من النظام بعد احداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر). لقد حصل استقطاب واضح لهذه التيارات السيئة فتحولت من خطابها السابق الاصلاحي الشامل الى حروب جانبية مع شرائح اجتماعية اخرى. فانصرف رموزها الى جبهات داخلية كقيادة المرأة للسيارة وتوظيف المرأة في محلات الملابس الداخلية وانتقاد هذا الوزير او ذاك وكلها قضايا هامشية قد تجاوزها الزمن. ترك هؤلاء القضايا المصيرية كالنفط والسياسة الداخلية والخارجية وموضوع الاصلاح السياسي الجوهري وليس السطحي المروج له من قبل النظام واعتبروه من التيارات الاسلامية في الداخل السعودي بتخلف المجتمع وفساده الاخلاقي وقبليته وانحلاله الى ما هنالك من آفات يعتقد هؤلاء انها تتفشى في المجتمع. ومرة اخرى يلزم هؤلاء انفسهم ان يتركوا السياسة للساسة ويصرفوا انتباههم الى المجتمع واصلاحه. ويبدو ان هؤلاء فقدوا كونهم منبرا يمكنه ترشيد العمل السياسي وتحولوا الى مصلحين اجتماعيين لم ينجحوا حتى في هذه المهمة. فالمتتبع لاحصاءات الجريمة وتفشي المخدرات وغيرهما من التصرفات الاجتماعية غير المقبولة لا بد له ان يستنتج ان جهودهم الاجتماعية هذه ربما ادت الى نتيجة عكسية. غياب المنبر السياسي وانعدام العمل الجماعي السياسي وتغييب الحركات الاسلامية لنفسها من خلال التواطؤ مع النظام او مهادنته أمور افرغت الساحة السعودية من الحيز الذي يمكن الشباب من التعبير عن غضبه وتململه بطرق سلمية. استطاع النظام السعودي بقوته الشرائية ان يستقطب جميع التيارات السياسية في الداخل حيث ما زالت هذه التيارات تعتبر ان ولي الامر معصوم خارج عن سياق المحاسبة والتاريخ وحتى الشريعة. تحولت الساحة السعودية الى ساحة مفرغة يعشش فيها الفراغ السياسي من جهة والعنف المسلح من جهة اخرى. يدفع ثمن هذا الفراغ رجال الامن والمواطن العادي وهؤلاء الشباب الذين يقتلون على ارضهم وعلى ايدي اخوانهم واقاربهم بينما يبقى النظام محصنا خلف اسوار قلاعه واجهزة تنصته وتكنولوجية الامن المتطورة. في هذه البيئة تحول العنف الى خيار وحيد لشرائح ترفض النظام وسياسته الداخلية والخارجية. لن يوقف النزيف السعودي الا امران:

اولا: على النظام السعودي الاعتراف بفشله الذريع في استيعاب العنف المسلح والقبول بفتح قنوات مستقلة لجميع التيارات السياسية على الساحة السعودية لتناقش مصير هذه البلاد وتطرح رؤيتها على جمهورها بعيدا عن اروقة حواره العقيمة. المشكلة التي تواجهها السعودية هي مشكلة سياسية بالدرجة الاولى تتلخص هذه المشكلة بكون النظام ما يزال يرفض ان يتناقش ابناء هذه البلاد بموضوع مصيرهم السياسي واي نوع من انواع الحكم يصبون اليه. يطرح النظام نفسه وكأنه يمسك بزمام الأمور وجميع المبادرات والحلول ولكنه على ارض الواقع لا يملك سوى ثروة نفطية يسخرها لحل مشاكله وشراء الولاء. وفي حربه على الارهاب هو يعتمد اعتمادا كليا على المؤسسات الدينية والصحوية وطيف كبير وعريض من الكتاب الذين يروجون لكل زلة من زلاته وكأنها نصر مبين وفتح عظيم.

ثانيا: على الفعاليات السياسية المتواجدة على الساحة السعودية وخاصة التيارات الاسلامية ان تحسم خيارها وتحدد موقفها من النظام السعودي دون مراوغة بل بصراحة واضحة لانها بذلك ستقف وقفة تاريخية ربما تنتشل البلاد والعباد من مزالق الارهاب والعنف.

يجب عليها ان تشخص المشكلة دون ان تجرم المجتمع وتحمله مسؤولية العنف لانها تعلم علم اليقين من هو المسؤول الاول والاخير عن تفشي هذه الظاهرة. مصداقية الحركات الاسلامية لا تنبع فقط من الغوغائية والهجوم على الولايات المتحدة. ما أسهل ان يتهجم احدهم على الولايات المتحدة اليوم فحتى الامريكي يستطيع ان يفعل ذلك. الحركات التي سجلت نفسها في ارشيف التاريخ هي تلك الحركات التي حسمت خيارها وانتشلت مجتمعاتها من مزالق السلطة المطلقة وافرازاتها القبيحة وليس فقط من تصدر المنابر ليشجب الاعتداء على الامة من قبل المستعمر ومن ادان مجتمعه واعتبره ناقصا في اخلاقه وعقيدته ومساراته الشخصية والجماعية. الاصلاح الاجتماعي هو عملية تراكمية تنتج بطريقة تلقائية. اما الاصلاح السياسي الحقيقي هو قطيعة مع من يفرض نفسه وكأنه الحل بينما هو قلب المشكلة والسبب الاول والاخير في تبلورها. على الحركات الاسلامية ان تحسم الخيار فهل هي مع المجتمع ام مع النظام؟

* كاتبة واكاديمية من الجزيرة العربية

حذار من الوقوع في الشرك

صباح علي الشاهر

■ في مقالات سابقة عالجنا ما سُمي بالعملية السياسية في العراق، وقد ناقشنا هذا الموضوع إصطلاحاً ومقصداً، وبينا في حينه إنه وسيلة خبيثة من وسائل المحتل، ونحن إذ نقول هذا لا نركن إلى حتمية مُخدرة، إتكالية، مستقاة من مفاهيم نظرية صرفة، وإنما ننطلق من متابعة متأنية ومدققة للواقع على الأرض العراقية الملتهبة، رغم كل التعتيم الذي يحاول التقليل من شأن الحراك المقاوم للإحتلال على إمتداد الإرض العراقية، وبمختلف أشكاله وطرائقه المبتكرة. ومن المعلوم أن مقاومة أي إحتلال لا تنطوي على شكل واحد من أشكال النضال وخوض الصراع، وإنما تتعدد أشكال المقاومة، من مقاومة بالسلاح، إلى مقاومة بالكلمة، مروراً بكل أشكال النضال السلمي الأخرى، التي تتفتق عنها عبقرية الناس والمكان، وقدرة كل فئة أو مجموعة على ممارسة شكل معين من أشكال النضال ضد الإحتلال. الجوهري والمهم في هذا الجانب إن تتضافر كل الجهود، على مختلف الصعد، طالما هي معادية للإحتلال ومناضلة ضده، وإنه لن الغفلة، وضعف البصيرة، إهمال أي جهد، مهما صغر من زخم الحراك الشعبي المتنوع، والذي يصب في نهاية المطاف برفض المحتل وإذنابه.

لا يمكن الركون إلى الرأي الذي يقلل من أهمية طرائق النضال الأخرى، بزعم أن المقاومين بالسلاح هم الذين يدفعون الدم، فهذه الحجة ليست دالة لوحدها، كما أنها باطلة، إذ من المعلوم أن المقاومين الآخرين (غير المسلحين) يسفحون دمهم الآن في شوارع بغداد، وفي مدن العراق كافة، وهم مجردون مما يحتمون به أو مما يحمون به أنفسهم.

إن التقليل من شأن أشكال النضال الأخرى، وإن إرتدى لبوس تمجيد المقاومة البطلة، فإنه في حقيقة الأمر يضعفها، ويعزلها، ويظهرها بمظهر التي تقف بوجه كل اشكال النضال الأخرى، بإعتبار أنها البديل، والبديل الوحيد، وهي عملياً وفعلياً ليست كذلك، وبالتالي يحاول هذا البعض جعل الوطنية والعداء للإحتلال حكراً على المقاوم بالسلاح لوحده، ونحن وإن كنا نرى أن شرف الوطنية ومقاومة الإحتلال يليق بالمقاومة المسلحة دونما جدال، لكننا بعين الوقت نرى أن هذا الشرف يتوزع على كل الوطنيين المخلصين.

الحماس مطلوب، وتمجيد المقاومة واجب، ولكن هذا الصخب اللامسؤول مسيء. إنه يعيدنا إلى مفهوم الشرعية الثورية، وربما الشرعية الإنقلابية، أو شرعية القوّة، التي ينسج المحتل الآن، بعد خيبته، خيوطها، بإعتبارها الحل الوحيد، بعد أن جرّب ما سُمي بالعملية السياسية. أن المقاومة المسلحة ضمير الشعب، كل الشعب، من يقاوم منه ومن لم يقاوم، ومن يقاوم بالسلاح ومن يقاوم بطرق أخرى متنوعة، وهي ليست فوق الشعب، ولا منعزلة عن قواه الحية، هي ليست بديلاً عن أحد، و ليست ضد أحد، إلا المحتل وأذنابه.

الإنعزالية مرض خبيث، لا بد من التحصن منه، إنها رديف للطفولة والمراهقة السياسية، لها أرث في الحركات اليسارية، تلك التي سُميت يوماً (مرض الطفولة اليساري)، ولها إرث أيضاً في الحركات الوطنية والقومية، التي هي لاشرقية ولا غربية. الوطنية الخالصة، بمقابل الوطنيات الأخرى، والقومية النقية. بمقابل القوميات الأخرى. كل الوطنيات غير الوطنية إياها معادية، وكل القوميات غير القومية إياها معادية.

لا تظهر الإنعزالية زمن الإنتصارات، وإنما هي رديف طبيعي لزمن الإنتكاس والهزائم. هي ظاهرة مهوّمة، تمتاز بخطابها الإنفعالي، الحماسي، ضيق الأفق، انها ظاهرة لفظية بإمتياز، لا تخلق إنتصاراً بل تمهد لهزائم لاحقة. تفتعل الأعداء، وتضخم عددهم باستمرار، وهي إذ تعجز عن مواجهة العدو الأساسي، فإنها تحيل الكل إلى أعداء، وبهذا فإنها لا تؤجل الإنتصار فقط، وإنما تجعله مستحيلاً. كان هدف المحتل وأذنابه عندما فبرك وفبركوا ما سُمي بالعملية السياسية، عزل أعداء الإحتلال، وتضييق قاعدتهم، التي هي عملياً وفعلياً، الأغلبية المطلقة من الشعب العراقي، عبر المعادلة المفبركة (من هو مع العملية السياسية، ومن هو ضد العملية السياسية)، ولهذا فقد شاع بسرعة ملفتة للإنتباه في خطاب مطايا الإحتلال وإشياعه مصطلح (أعداء العملية السياسية، والمؤمنين بالعملية السياسية)، وسرعان ما امتد هذا التأثير للجانب الآخر الذي أخذ يتحدث عن الخونة الذين دخلوا أو انخرطوا في العملية السياسية، ولهذا فقد حقق البعض ممن لم ينتبهوا إلى المقاصد هدف المحتل، بجعل هذه المعادلة المفبركة، معادلة الصراع الأساسية، مستعيضين بذلك عن المعادلة الحقيقة، ألا وهي، (الإحتلال وإذنابه من جهة، والمناضلين من أجل التحريرمن جهة أخرى).

المحتل يفتقد السوغ القانوني والأخلاقي لوجوده، ومؤيدو